

خصوصية الجريمة الجمركية بين المبادئ العامة للقانون وتحقيق الأهداف الأمنية، والاقتصادية.

The Specificity of Customs Offence or Crime between the General Principles of Law and the Achievement of Security and Economic Objectives

رشاشي نسيم*

المركز الجامعي الشيخ أمود بن مختار إيليزي

مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي،

المركز الجامعي إيليزي (الجزائر)،

nassim.rechachi@cuillizi.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/25 - تاريخ القبول: 2024/05/11 - تاريخ النشر: 2024/06/30

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الجريمة الجمركية باعتبارها من أخطر الجرائم التي تواجه الدول، وأكثرها تعقيدا، وخصوصية لعدة اعتبارات أمنية، اقتصادية، وحتى اجتماعية، لذلك كانت الظاهرة محطة جدل كبير بين الكثير من المفكرين، ولمواجهة هاته الجريمة التي تطورت أساليبها الإجرامية، وتقنيات ارتكابها فرض مواكبة مكافحتها استعمال كل الوسائل خاصة القانونية منها، وفي هذا الإطار راهنت الدولة الجزائرية على ضبط منظومة تشريعية لمواجهة الجريمة لكن الواقع العملي أثبت وجود الكثير من الإشكالات التي تمس بحقوق، وحريات الأفراد

من جهة، وتمس بالكثير من المبادئ العامة للقانون من جهة أخرى الشيء الذي يتطلب إعادة النظر فيها، وهذا ما يجعل الدراسة أكثر أهمية.

الكلمات المفتاحية: الجريمة الجمركية؛ المبادئ العامة للقانون؛ الأهداف الأمنية؛ الأهداف الاقتصادية؛ التشريع الجزائري.

Abstract:

This paper deals with customs offence or crime as one of the most dangerous crimes facing countries, the most complex, and the most specific for several security, economic, and even social reasons. Therefore, the phenomenon has been subject to significant debate among many intellectuals. To confront this evolving criminal activity and its committing techniques, it has become imperative to employ all means, especially legal ones, to confront it. In this context, the Algerian state has relied on establishing a legislative framework to address the crime, but the practical reality proved that there are many problems that affect the rights and freedoms of individuals on the one hand, and affect many of the general principles of the law on the other hand, which requires reconsidering it, and this makes the study more important.

Key-words: Customs offence or crime; General principles of law; Security objectives; Economic objectives; Algerian legislation.

مقدمة

تُعد الجريمة الجمركية من بين الجرائم المتميزة، والخاصة نظرا لتمييزها عن الجرائم الأخرى من خلال كونها تتعلق بالكثير من الجوانب الاقتصادية، والمالية، والجزائية، والأمنية التي تمس بأمن الدولة الاقتصادي بالدرجة الأولى، وتُشكل تحديا مستمرا للأنظمة المالية، والاقتصادية نظرا لخطورتها المتزايدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبرز خصوصية الجريمة خاصة في عصرنا الحالي من ناحية تطور طرق ارتكابها غشا، واحتيالا حيث يعجز في الكثير من الأحيان الكشف عنها بسهولة، إضافة إلى طبيعتها الآنية، وزوال آثارها بسرعة، وزيادة على ذلك نظرة المجتمع إلى مرتكبي هذه الجريمة، واعتبارهم ليسوا بالجناة، وإنما هم بصدد الكسب المشروع دون الاهتمام بعواقب الجريمة التي يمكن أن تلحق الضرر بالأفراد، وبالدولة على حد سواء، حيث أن هذه الجريمة يمكن أن تمس الصحة العمومية للأفراد في حالة انفالات بعض السلع المغشوشة من الرقابة، ودخولها الى التراب الوطني، وكما أنها جريمة تهدد الأمن الوطني بصفة عامة، والإقتصاد بصفة خاصة في مواجهة المنافسة الأجنبية، وحماية المنتج الوطني، وتنظيم التجارة الدولية، وكذا مراقبة حركة رؤوس الأموال من، وإلى خارج الدولة...إلخ.

وعلى هذا الأساس أصبح زهان مواجهة الجريمة، وإيجاد الآليات المثلى لمحاربتها من أولويات كل الدول، وعلى رأسها الدولة الجزائرية، خاصة ما تعلق الأمر بالشق التشريعي الذي يتطلب عند سنه الكثير من الحرص للموازنة بين تحقيق الأهداف الأمنية، والاقتصادية في مواجهة الجريمة، وبين المحافظة على حقوق، وحرريات الأفراد هذا من جهة، ومن جهة أخرى مراعاة شيء مهم جدا، وهو المحافظة كذلك على تطبيق المبادئ العامة للقانون التي تركز دولة القانون.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من الخصوصية التي تتميز بها الجريمة الجمركية في حد ذاتها، وخصوصية القواعد القانونية التي وضعت لمواجهتها، والتي ترتبط بعدد الجوانب كما سبق ذكره الاقتصادية، الأمنية، الإجتماعية، وحتى المتعلقة بحقوق، وحرّيات الأفراد.

وتظهر كذلك أهمية الموضوع من خلال الإشكالات القانونية التي ظهرت من خلال تطبيق القوانين، والتنظيمات الجمركية في أرض الواقع، والتي طرحت الكثير من التساؤلات.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى محاولة الكشف عن جانب من الفجوة التي أفرزتها عملية تطبيق التشريعات الجمركية في إطار تحقيق أهدافها، ومدى استجابتها لتجسيد المبادئ العامة للقانون.

- وكما تهدف الدراسة كذلك إلى محاولة إزالة اللبس، والغموض عند الفاعلين في هذا المجال.

ولمعالجة الموضوع فقد تم الاستعانة بمنهجين رئيسيين، وهما المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي حيث أُسند إلى المنهج الوصفي لوصف الجريمة، ومختلف عناصرها، وكما تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل مختلف النصوص القانونية، والآراء الفقهية، وتحليل مدى إستجابة القوانين الجمركية للقواعد العامة للقانون، وكما تم الإستعانة كذلك بالمنهج المقارن سواء للمقارنة بين

القوانين الحديثة، والقديمة، أو المقارنة مع بعض التشريعات المقارنة في هذا المجال.

وما سبق التطرق إليه كان بغية الوقوف، والإجابة على إشكالية مفادها:

إلى أي مدى وُفق المشرع الجزائري في مواجهة الجريمة الجمركية التي تحمل الكثير من التميز، والخصوصية، وهذا في إطار المحافظة على حقوق، وحريات الأفراد تحت غطاء عدم المساس بالمبادئ العامة للقانون؟

وللإجابة على الإشكالية فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: الإطار لمفاهيمي للدراسة.

المحور الثاني: خصوصية الجريمة الجمركية.

المحور الثالث: متطلبات تفعيل التشريع الجمركي في إطار المبادئ العامة للقانون والحريات.

المحور الأول: الإطار لمفاهيمي للدراسة.

الهدف من خلال المحور الأول هو وضع بعض المفاهيم المهمة في هذه الدراسة في إطارها المفاهيمي الذي سيدعم الدراسة، ويجعلها أكثر وضوحا

بالنسبة للمحاور التي تلي هذا المحور، وسيتم إبراز مفهوم الجريمة بصفة عامة،
والجريمة الجمركية بصفة خاصة، وكما سيتم التطرق إلى مفهوم المبادئ العامة
القانون.

1- مفهوم الجريمة.

لإعطاء مفهوم دقيق لمصطلح الجريمة سيتم التطرق إلى التعريف اللغوي
لها ثم إلى أهم التعاريف الإصطلاحية.

- التعريف اللغوي للجريمة:

ذكرت الجريمة كمصطلح في عديد المعاجم اللغوية وهي من الجُرم، وهي
الذنب، والكسب، والقطع، جرمه، يجرّمه: قطعه، ...والجُرمُ بالضم: الذنب،
كالجريمة...¹

وكما ذكر المصطلح في القرآن الكريم في أكثر من موضع، وحمل الكثير من
المعاني السلبية فقد قال الله تعالى في محكم تنزيله ((...كُلُوا وتمتعُوا قليلا إنكم
مُجرمون...))².

وقال الله تعالى كذلك ((ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو
أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون))³

¹ - محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، قاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008،

ص262.

² - الآية رقم 46، سورة المرسلات.

³ - الآية رقم 8، سورة المائدة.

ومن خلال ما ورد في القرآن الكريم، واستعمال كلمة الجرم، والجريمة يتبين أن المصطلح في اللغة يهدف إلى تبيان الفعل الذي يكون محضورا، ويحمل الضرر هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن يظهر في صورة مخالفة لمبادئ الحق، والمساواة، والعدل، أي كل ما يخالف الشرع.

- التعريف الإصطلاحي للجريمة:

من الناحية الاصطلاحية فإن مصطلح الجريمة يأخذ الكثير من التعاريف التي تختلف باختلاف المجال الذي تعالجه، وباختلاف زاوية النظر التي يُعالج بها المصطلح حيث يؤكد علماء النفس، وعلماء الاجتماع وفق توجه دوركايم على أن الجريمة ما هي إلا مخرجات إنسانية تبين عدم الشعور بالتضامن الاجتماعي لدى الفرد، الناتج عن عدم اكتسابه القيم، والمبادئ الاجتماعية اللازمة لحماية الجماعة¹ وكما يعرف القانونيين الجريمة على أنها النشاط، أو التصرف غير المشروع سواء أكان إيجابيا (القيام بعمل)، أو سلبيا (الإمتناع عن فعل) يرتكب عن عمد، أو إهمال، ويقرر له القانون عقوبة، أو إجراء أمني، أو احترازي²

ومن خلال التطرق إلى مصطلح الجريمة من الناحيتين اللغوية، والاصطلاحية يظهر جليا التوافق، والانسجام حيث يتقارب الهدف، والمعنى

²- بدوي محمد حامد الطاهر، الأبعاد المكانية للجريمة بجنوب كردفان- دراسة في الجغرافيا الاجتماعية- بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 2008، ص29.

¹- حسين طاهري، قاموس المصطلحات القانونية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 27.

المراد في الناحيتين في سياق واحد، وما يبينه أكثر جانب الاستعمال للمصطلح سواء من الناحية اللغوية، أو من الناحية الاصطلاحية على اختلاف زواياها.

2- مفهوم الجريمة الجمركية:

يتبين أن المصطلح يتكون من كلمتين، وهما الجريمة، والجمركية، ولضبط المفهوم جيدا لابد من ربط الكلمتين ببعضهما البعض من أجل فهم المصطلح.

فالجريمة تم التطرق إليها بشكل مفصل، وعليه عندما تلحق بمصطلح الجمركية الذي يتطلب في هذه الجزئية ضبطه، وتحديد معناه، وعليه:

-الجمركية:

الجُمْرُك جمارك (أو الكُمْرُك) بالتركية (Gümrük) أو (الديوانة) بالفرنسية (Douane) أو المَكْس أو دار المكس (جمع مَكُوس¹).

- الجريمة الجمركية اصطلاحا:

من خلال تعريف الجريمة بصفة عامة فإن الجريمة الجمركية هي تصرف غير مشروع في مجال العمل الجمركي.

وفي هذا الإطار أخذت الجريمة الجمركية كمصطلح العديد من التعاريف بين ما هو فقهي، وبين ما هو قانوني حيث أن المشرع الجزائري حاول أن يعطي مفهوم لهذه الجريمة في نص قانون الجمارك، ووصفها في نص المادة 240 مكرر منه على أنها كل مخالفة للقوانين، والتنظيمات التي تتولى إدارة الجمارك تطبيقها، والتي ينص القانون الجمركي على

¹- تاريخ الاطلاع على الموقع <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-2024/3./20>
ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83

قمعها¹ في حين أن المشرع الجزائري في تعديل قانون الجمارك لسنة 2017 جاء بمفاهيم عامة، ولم يضبط الجريمة الجمركية بتعريف دقيق، ومباشر، حيث جاء في نص المادة 02 من القانون 04-17 أن القوانين، والتنظيمات الجمركية تعمل على تنظيم العمل الجمركي بصفة عامة بتطبيق جملة من الأحكام التشريعية، والتنظيمية².

وكما أن الفقه لم يخرج عن الإطار العام لمعنى الجريمة الجمركية باعتبارها، تجاوز، وخرق، وفعل غير مشروع في العمل الجمركي، فهناك من الفقهاء القانونيين من يصفها بأنها عمل إيجابي يأتي مخالفا، وخرقا للقوانين الجمركية، ويواجهه المشرع بتقدير العقوبة المناسبة لذلك الخرق³، وهناك كذلك من يعرف الجريمة الجمركية على أنها: "كل خرق للقوانين والنصوص الصادرة عن مختلف الهيكل، والتي لها دور بشكل مباشر أو غير مباشر في السياسة الاقتصادية للدولة"⁴

المحور الثاني: خصوصية الجريمة الجمركية.

تعتبر الجريمة الجمركية من الجرائم المتميزة، والخاصة، وتظهر هاته الخصوصية، في جانبها الموضوعي، والجانب الإجرائي حيث أن موضوع الجريمة الجمركية يتعلق بعدد الجوانب فهي "تهدد خاصة الإقتصاد الوطني، وتؤثر في

¹- القانون رقم 98-10، المتضمن قانون الجمارك، يعدل ويتم القانون 79-07، ج ر ج ج، عدد 61، الصادرة بتاريخ 23 أوت 1998، ص 47.

²- أنظر القانون 04-17، المعدل والمتمم للقانون 79-07، المتضمن قانون الجمارك، ج ر ج ج، عدد 11، الصادرة في 2017/02/19، ص 5.

³- شوقي رامز شعبان، النظرية العامة للجريمة الجمركية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص 28.

⁴- بغدادي جيلالي، الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية، ج 1، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر، 1996، ص 296.

مصادقية الضمانات الممنوحة للمستثمرين، ويخل بمبادئ النزاهة، ويحدث اختلالا في ميزانية الدولة فضلا عن انتشار التضخم، والمضاربة...¹، بالإضافة إلى أن الجرائم الجمركية تتميز بالحركية، والتغير، وعدم الاستقرار، وتعقيدها مما يتطلب دراية تقنية بالموضوع، وهذا ما سيتم تبيانها في أركان الجريمة الجمركية وتأثيرها بهاته الخصوصية التي أثرت بشكل كبير في عديد المبادئ العامة، وكذا حقوق الأفراد.

1- خصوصية تحديد الركن الشرعي والمادي:

يعتبر الركن الشرعي في الجريمة النص القانوني الذي يحدد الفعل المجرم، حيث يضمن لنا تطبيق مبدأ الشرعية، والذي يعتبر من بين أهم المبادئ القانونية التي تكرر دولة القانون، وتحفظ الحقوق، والحريات.

فتحديد مجال التجريم اختصاص أصيل للسلطة التشريعية بنص المادة 139 البند 7 من الدستور الجزائري صراحة "يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور وكذلك في المجالات الآتية...القواعد العامة لقانون العقوبات، والإجراءات الجزائية، لا سيما تحديد الجنايات والجنح، والعقوبات المختلفة المطابقة لها..."².

لكن بالرجوع إلى الجريمة الجمركية، وتحديد الأفعال التي تشكل فعلا مجرما يدخل في هذا الإطار، فالاختصاص يعود للسلطة التنفيذية التي انفردت

²- مفتاح لعبد، الجرائم الجمركية في القانون الجزائري، رسالة دكتوراه قانون خاص، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2012، ص ص 8-9.

¹- دستور الجزائر، تعديل 2020، الصادر بمرسوم رئاسي رقم 251/20، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، ج ر ج، عدد 54، الصادرة بتاريخ 16 سبتمبر 2020، ص 31.

بتحديد أهم عنصر من عناصر الجريمة، وهو الركن المادي (محل الجريمة)، المحددة في نصوص قانون الجمارك، والذي يتضمن كذلك العقوبات المقررة لمخالفتها.

فعلى سبيل المثال جريمة التهريب التي تثير الكثير من الإشكالات القانونية، والعملية، فمن الناحية القانونية تثير إشكالا من حيث ازدواجية النصوص القانونية المعالجة للجريمة، وهذا ما يؤخذ عليه المشرع الجزائري¹ فتعريف الجريمة ورد في قانون الجمارك بنص المادة 324²، أما عقوبة الجريمة وردت في نص آخر بموجب المواد 10، 11، 12، 13، 14، 15 من الأمر 06/06 الذي يتعلق بمكافحة التهريب.

ومن الناحية القانونية كذلك، والتي تمس بمبدأ الشرعية فجريمة التهريب في نص المادة 226 من قانون الجمارك التي تتعلق بخضوع حيازة البضائع الحساسة للغش لأغراض تجارية.....تحدد قائمتها بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالمالية، والوزير المكلف بالتجارة...

حيث أن هذه النقطة في حد ذاتها تشكل اشكالات قانونية، وعملية أهمها: تحديد نطاق الجريمة ومحلها من طرف الوزير المكلف بالمالية، ووزير التجارة مساس بمبدأ الشرعية الجنائية التي هي من اختصاص السلطة التشريعية.

²- أحسن بوسقيعة، الاشكالات القانونية والعملية التي تثيرها نصوص قانون الجمارك، محاضرة ألقى بمناسبة تظاهرة علمية، تنظيم مجلس قضاء إيليزي، 21 فيفري 2024.
²- القانون 98-10، المرجع السابق، ص58.

- ومن النتائج المترتبة عن هذه الوضعية عدم التحكم في مجال التشريع الجمركي الذي توسع بشكل كبير نظرا لضعف المراقبة من البرلمان مما أدى إلى ارتفاع نسبة المنازعات الجمركية المعروضة على القضاء¹ عكس القانون الفرنسي الذي يحيل إلى وزير المالية تحديد قائمة البضائع الخاضعة لرخصة التنقل لكن لابد من أخذ رأي البرلمان².

- صدور قرار وزاري في 30 نوفمبر 1994³ قائمة البضائع الحساسة القابلة للتهريب، وتنقلها في سائر الإقليم الجمركي⁴ منذ ذلك الحين، وبعد مرور 30 سنة لم تحين رغم تغير الكثير من الأمور الاقتصادية، فعلى سبيل المثال كانت في تلك الفترة بعض السلع، والبضائع مدعمة من طرف الدولة، ورفع عنها الدعم ولا زالت ضمن القائمة.

- بالرجوع إلى نص المادة 226 من قانون الجمارك رقم 98-10 نجد أنها تتحدث عن قرار وزاري مشترك بين وزير المالية، ووزير التجارة يحدد قائمة البضائع الحساسة القابلة للتهريب لكن الواقع العملي يثبت صدور القرار باسم وزير المالية فقط.

1- أحسن بوسقيعة، المنازعات الجمركية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص16.

2- أحسن بوسقيعة، الاشكالات القانونية والعملية التي تثيرها نصوص قانون الجمارك، المرجع السابق.

3- قرار وزاري مؤرخ في 1994/11/30، يحدد قائمة البضائع الحساسة القابلة للتهريب، ج ر ج ج، عدد أول، الصادر في 8 يناير 1995، ص18.

4- الإقليم الجمركي هو إقليم الدولة بحدوده السياسية في البر والبحر والذي تتكفل الاتفاقيات الدولية، والقوانين الداخلية بتعيينه أنظر:

Eric Robert , Eléments d'une théorie de la frontière appliqués au droit fiscal , université Pantheon-Assas , Ecole doctorale de droit public interne, science administrative et science politique, 2011, p49.

- هناك الكثير من التعليمات التي تصدرها المديرية العامة للجمارك التي لا تنشر في الجريدة الرسمية، ولا يطلع عليها القضاة، الشرطة، المحامون... إلخ مما يستدعي إعلام كل المعنيين بها حفاظا على حقوق الأفراد.

2- استثناءات على الركن المعنوي:

يعتبر الركن المعنوي من الأركان التي يجب أن تتوفر في الجريمة ليتمكن أن يتابع أي شخص بجرم ما، حيث يتمثل هذا الركن في اتجاه إرادة، ونية الفاعل لاقتراف الجرم (العمد، الخطأ، الإهمال...)، ويرتبط تسليط العقوبة بها.

تبرز خصوصية الجريمة الجمركية في هذا الجانب، وتعتبر نقطة سلبية، حيث أنها تمس بمبدأ من المبادئ العامة للقانون الجنائي، وهو قرينة البراءة¹، انطلاقا من الركن المعنوي، حيث أن التشريع الجمركي الجزائري ينكر تماما الاعتراف بتوفر القصد الجنائي في الجريمة الجمركية، فالمادة 281 من قانون الجمارك تنص على أنه: "لا يجوز للقاضي تبرئة المخالفين استنادا إلى نيتهم..."، وهذا ما يجعل ارتباط قيام الجريمة الجمركية بحدوث الركن المادي المخالف للتشريع، وفقط .

وهذا ما تؤكد كذلك المادة 303 من قانون الجمارك² التي تعتبر كل شخص يحوز على بضائع محل غش مسؤولا عن الغش، حتى ولو كان لا يعلم أن البضائع التي يحوزها هي محل غش أي أن نيته، وقصده لا ينصرف إلى فعل مجرم، وهذا ما نلمسه في واقعنا من خلال المتابعات الجزائية لأشخاص

¹- عبد المجيد ز علاني، مبادئ دستورية في القانون الجنائي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 35، العدد الأول، الصادرة عن جامعة الجزائر بن عكنون، 15/03/1998، ص ص 17-18.
²- القانون رقم 79-07، المراجع السابق، ص722.

بسطاء جدا بدعوى حيازة بضائع محل غش دون علم لهم بها، ودون أي نية إجرامية.

وهذا التوجه في معالجة الركن المعنوي في التشريع الجمركي الجزائري كان ضمن توجهات التشريع الفرنسي الذي يعتبر الجريمة الجمركية جريمة مادية فالمتهم لا يمكن التذرع بحسن نيته¹ لكنه عدل عن ذلك.

3- خصوصية الإثبات الجزائي في الجريمة الجمركية:

بالرجوع إلى نص المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية² تجيز الإثبات بكل وسيلة من وسائل الإثبات أي أن القاضي يصدر حكمه بحسب القناعة الشخصية له .

لكن بالرجوع إلى قانون الجمارك نص المادة 254 منه فإن محاضر المعاينة المادية -(أي باستعمال الحواس)- التي يدونها أعوان الجمارك ملزمة للقاضي، وهي صحيحة، ولا يمكن الطعن فيها إلا بالتزوير، فالمتهم محكوم عليه بما قد يعاينه، ويدونه أعوان الجمارك، وهذا ما يجعل من الشخص محل المتابعة تحت سلطة العون المعين.

فمحاضر المعاينة التي يحررها الجمركي المعين تتمتع بقوة حجية في الإثبات عكس قيمة المحاضر المنصوص عليها في القواعد العامة، والتي تعد دليل يستشهد به فقط¹

¹ -Jaune François Fouque , les infractions douanières, étude l'avenir cote d'azur, N 2099, 10/11/2012, p49.

² - الأمر 66-155، المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، المؤرخ في 8 يونيو 1966، المعدل والمتمم.

فالمعاينة المادية باستعمال الحواس لا يمكن أن تحدد الطبيعة الفعلية للأشياء، فهناك بعض المواد تحتاج إلى خبراء، ومختصين لتحديد طبيعتها على سبيل المثال معدن الذهب (وهذا ما يتأكد خاصة في حالة عدم إثارة النزاع حوله). وكما أن عبئ الإثبات هو قرينة من قرائن البراءة بنص المادة 41 من الدستور الجزائري التي تنص على أن الأصل في متابعة الأشخاص هو البراءة، والاستثناء الإدانة التي لا بد أن تثبتها جهة قضائية وفق محاكمة عادلة² وفي كل دساتير الدول أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، لكن المشرع الجمركي خرج عن القاعدة مرة أخرى، وخلق الاستثناء من خلال ما نص عليه في قانون الجمارك التي تكون البينة على عدم ارتكاب المخالفة على عاتق المحجوز عليه، وما تم تدوينه في محاضر المعاينة³.

المحور الثالث: متطلبات تفعيل التشريع الجمركي في إطار احترام المبادئ العامة للقانون، والحريات.

بالرغم من خصوصية التشريع الجمركي، وتميزه في معالجة الجرائم الجمركية التي تعتبر من أعقد الجرائم، وأخطرها كونها تتعلق بأفعال لا يمكن استعاب خطورتها، وضررها من طرف عامة المجتمع إلا أنه لا يمكن أن تتعدى احترام المبادئ العامة للقانون في إطار احترام الحقوق، والحريات، لذا كان لزاما على المشرع تدارك كل ما يمكن يمس بالقواعد العامة للقانون، وكذا حقوق الأفراد من خلال:

1- تفعيل التشريع الجمركي في إطار الحفاظ على مبدأ الشرعية:

¹ - سعادنة العيد العايش، الاثبات في المواد الجمركية، رسالة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2006، ص27.

² - المادة 41، التعديل الدستوري 2020، المرجع السابق، ص12.

³ - أحسن بوسقيعة، الاشكالات القانونية والعملية التي تثيرها نصوص قانون الجمارك، المرجع السابق.

يتجسد مبدأ الشرعية ارتباطا بالكثير من القواعد العامة للقانون التي لا يمكن المساس بها، أو الخروج عنها حتى، وعلى سبيل الإستثناء الناتج عن خصوصية التشريع الجمركي الذي يمكن أن يمس بسمعة الدولة في حد ذاتها.

وعليه فيمكن الحفاظ على مبدأ الشرعية في إطار التشريع الجمركي من خلال تدارك جملة الثغرات القانونية التي أثبتها الواقع العملي عن طريق:

- ضبط تشريع التجريم من خلال إسناده لصاحب الاختصاص الأصل، أو فرض ضمانات رقابية على من فوض له الاختصاص لجعله أكثر قانونية، ومراقبة.
- توحيد النصوص القانونية، وتفادي الازدواجية فيها حفاظا على استقرار التشريع، وتوفيرا للضمانات القانونية على جميع المستويات، وتجسيد ما يسمى بالأمن القانوني الذي يعتبر حق من حقوق الإنسان التي توفر جميع الضمانات، والآليات التي تكفلها السلطة العامة لتحقيق قدر من الثبات للعلاقات القانونية، وحد أدنى من الاستقرار للمراكز القانونية توفيراً للأمن والطمأنينة...¹.
- التقليل من الإحالة على النصوص التنظيمية، وخاصة التعليمات، والقرارات لا تنشر في الجريدة الرسمية، وتكون بذلك بعيدة عن الرقابة من جهة، ولا تكون في متناول حتى بعض المعنيين بتطبيق القانون من جهة أخرى.

¹- بلخير محمد آيت عودية، الأمن القانوني ومقوماته في القانون الإداري، منشورات دار الخلدونية، ط 2018، الجزائر، ص69.

- تحيين النصوص القانونية، ومواكبة كل التطورات الإقتصادية، والاجتماعية.

- ضبط مجال الاختصاص القانوني للنظر في المنازعات الجمركية بما يتلاءم، والمبادئ العامة للقانون.

2- تفعيل التشريع الجمركي في إطار ضمان الحقوق والحريات:

يعتبر القانون مجموعة القواعد القانونية التي تعمل على حماية حقوق الأشخاص، وواجباتهم، لا سيما نظام الحريات الفردية، والعامة¹ لذلك كان على المشرع الجزائري في مجال التشريع الجمركي تدارك كل ما يمكن أن يمس بهاته الحقوق من خلال:

- إعادة النظر في عدم جواز تبرئة المخالفين للتشريع الجمركي تأسيسا على نيتهم، وإحلال العدل من منطلق الرجوع إلى قواعد القانون العام التي تعترف بوجود الركن المعنوي لتكتمل الجريمة.

- إعطاء أكثر حرية للقاضي في استعمال سلطاته التقديرية لمعالجة هذا النوع من الجرائم، بتطبيق ظروف التخفيف إن تطلب الأمر ذلك حفاظا على حقوق، وحريات الأفراد .

- المتهم بريء حتى تثبت إدانته مبدأ دستوري، وقرينة من قرائن البراءة التي لا يمكن أن يتنازع فيها اثنان لكن التشريع الجمركي خالفها مما يلحق الضرر بحقوق الأفراد المتابعون بمخالفة التشريع الجمركي الملزومون بإثبات براءتهم، مما يستدعي إعادة النظر في هاته النقطة، ونقل عبء الإثبات على المدعي.

¹ - المادة 139 البند 1، التعديل الدستوري 2020، المرجع السابق، ص31.

- التركيز على البحث عن وضع الإجراءات الوقائية في إطار الموازنة بين جميع المتطلبات الاقتصادية، والأمنية، وكذلك المحافظة على حقوق الأفراد في إطار دولة القانون.
- البحث في التشريعات المقارنة عن بدائل العقوبات التي يمكن أن تجسد مبدأ الموازنة بين المتابعات الجزائية، والخيارات التي ستعود بالفائدة على الدولة، وتقلل في نفس الوقت من الجرائم الجمركية.

الخاتمة:

يعتبر تنظيم الإطار القانوني، والتشريعي لكل مجال من المجالات، وفي أي قطاع من القطاعات سواء الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية... إلخ من بين أهم التحديات التي تواجه الدول لعدة اعتبارات سياسية، اقتصادية، اجتماعية... إلخ، خاصة في السنوات الأخيرة التي تعرف حركية، وتطور في شتى المجالات إيجابا، وسلبا، وعلى هذا الأساس يعتبر مواجهة تطور الجريمة الجمركية ضمن هذه الاعتبارات خاصة باعتبارها من الجرائم المتميزة، والتي تحمل الكثير من الخصوصية، والتعقيد الذي تم توضيح خباياه في كثير من النقاط من خلال المحتوى الذي تطرقنا فيه بداية بتوضيح بعض المفاهيم التي تساعد على توضيح معالم الدراسة أكثر، ثم الدخول في صلب الموضوع عن طريق الإشارة إلى تأثير الخصوصية التي تتميز بها الجريمة الجمركية عن غيرها من الجرائم، والتي تظهر

من خلال تأثر المشرع الجزائري بها من خلال إبراز بعض الثغرات، والاشكالات القانونية، وانتهاء بمحور ثالث تم المحاولة فيه بإبراز أهم المتطلبات التشريعية لتدارك بعض السلبات القانونية التي أثرت بشكل كبير على قيمة التشريع الجمركي، ومدى محافظته على حقوق الأفراد في ظل دولة القانون.

وكإجابة على الإشكال المطروح يتبين أن المشرع الجزائري تأثر بشكل كبير بخصوصية الجريمة الجمركية من ناحية خطورتها خاصة فحاول التصدي لها بشتى الطرق، والأساليب الردعية، والإجراءات الاحترازية مما جعله يتعدى على الكثير من القواعد القانونية، وكذا المساس بالحقوق القانونية، والدستورية للأفراد، والتي حاولت الدراسة إبراز البعض منها محاولة للإجابة عن الإشكالية.

وعليه في ختام الدراسة يمكن تقديم جملة من الاقتراحات التي يمكن أن توجه للمشرع الجزائري من أجل تداركها للموازنة بين مواجهة الجريمة الجمركية، والحفاظ على تطبيق القواعد العامة للقانون، وكذا حقوق، وحریات الأشخاص:

- ضرورة ضبط التشريع الجمركي بجعله في نص واحد، ويتلاءم مع بقية النصوص القانونية، وتحت رقابة البرلمان، وجعله في متناول الجميع.
- توفير الضمانات القانونية للأشخاص أثناء المتابعات الجزائية بهم الجرائم الجمركية.
- رقمنة قطاع الجمارك لتسهيل الكثير من المعاملات، وتوفير الحماية الاقتصادية، والتقليل من الجرائم الجمركية.
- إعادة النظر في عملية تكوين الطاقم البشري لإدارة الجمارك، وجعله أكثر مواكبة للتطورات.

- التفكير في بدائل العقوبات التي يمكن أن توازن بين المصلحة العليا
للإقتصاد الوطني، وبين مواجهة الجريمة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: النصوص القانونية:

- 1- دستور الجزائر، تعديل 2020، الصادر بمرسوم رئاسي رقم 251/20،
المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، ج ر ج ج، عدد 54، الصادرة بتاريخ 16
سبتمبر 2020.
- 2- الأمر 66-155، المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، المؤرخ في 8 يونيو
1966، المعدل والمتمم.
- 3- القانون رقم 98-10، المتضمن قانون الجمارك، يعدل ويتمم القانون
07-79، ج ر ج ج، عدد 61، الصادرة بتاريخ 23 أوت 1998.
- 4- القانون 04-17، المعدل والمتمم للقانون 07-79، المتضمن قانون
الجمارك، ج ر ج ج، عدد 11، الصادرة في 2017/02/19.
- 5- - قرار وزاري مؤرخ في 1994/11/30، يحدد قائمة البضائع الحساسة
القابلة للتهريب، ج ر ج ج، عدد أول، الصادر في 8 يناير 1995.

ثالثاً: الكتب :

- 1- أحسن بوسقيعة، المنازعات الجمركية، دار هومة للطباعة والنشر،
الجزائر، 2014.
- 2- - بلخير محمد آيت عودية، الأمن القانوني ومقوماته في القانون الإداري،
منشورات دار الخلدونية، ط 2018، الجزائر.

3- بغدادي جيلالي، الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية، ج 1، المؤسسة

الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر، 1996.

4- شوقي رامز شعبان، النظرية العامة للجريمة الجمركية، الدار الجامعية

للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000.

5- Jaune François Fouque , les infractions douanières, étude l'avenir
cote d'azur, N 2099, 10/11/2012.

رابعاً: المقالات

- عبد المجيد زعلاني، مبادئ دستورية في القانون الجنائي، المجلة

الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 35، العدد الأول،

الصادرة عن جامعة الجزائر بن عكنون، 1998/03/15.

خامساً: الرسائل العلمية

1- - بدوي محمد حامد الطاهر، الأبعاد المكانية للجريمة بجنوب كردفان-

دراسة في الجغرافيا الإجتماعية- بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، كلية

الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 2008.

2- سعادنة العيد العايش، الاثبات في المواد الجمركية، رسالة دكتوراه في

القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2006.

3- مفتاح لعيد، الجرائم الجمركية في القانون الجزائري، رسالة دكتوراه قانون

خاص، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011.

4- Eric Robert , Eléments d'une théorie de la frontière appliqués au
droit fiscal , université Pantheon-Assas , Ecole doctorale de droit
public interne, science administrative et science politique, 2011.

سادساً: المحاضرات والقواميس

- 1- أحسن بوسقيعة، الاشكالات القانونية والعملية التي تثيرها نصوص قانون الجمارك، محاضرة أقيمت بمناسبة تظاهرة علمية، تنظيم مجلس قضاء إيليزي، 21 فيفري 2024، غير منشورة.
 - 2- حسين طاهري، قاموس المصطلحات القانونية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
 - 3- محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، قاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008.
- سابعاً: مواقع الانترنت

- <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-تاريخ الاطلاع على الموقع-2024/3/20>
ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B1
%D9%83